

هذا باب **باب** بالتثنية يذكر فيه **لا يقتل المسلم**  
**بالكفر** يعني التثنية وفتح الفوقية وبه قال **حدثنا أحمد**  
**ابن يونس** كصاحدين عبد الله بن يونس الكوفي قال **حدثنا**  
**زهير** هو ابن معاوية الكوفي قال **حدثنا مطرف** بكسر الميم  
 المشددة قال بن طريف بوزن كرم الكوفي **ان عامرا** هو ابن شرجل  
 الشعبي **حدثهم عن ابي حنيفة** بنعم الحيم وفتح الحاء المهملة  
 وبعد التثنية الساكنة فاذهب بن عبد الله السواي انه  
**قال قلت لعلي** رضي الله عنه وسقط من قوله **حدثنا** الحسين  
 بنونش الى قوله قلت لعلي لا يذرك في الفروع كاصله قال في الفروع  
 والصواب ما عند الجمهور يعني من السقوط قال وطريف احمد  
 ابن يونس تقدمت في الجزية **حدثنا** المولى بالسنة اليه  
**وحدثنا** ابو العطف على السابق ولا يذرك سقوطها كجمهور **حدثنا**  
**ابن الفضل** ابو الفضل المروزي قال **اجبرنا ابن عيينة** سدين  
 قال **حدثنا مطرف** هو ابن طريف قال **سمعت الشعبي**  
**عامرا يحدث** كذا في اليونانية **حدثنا** **قال سمعت ابا حنيفة**  
 وذهب بن عبد الله **قال سالت** عليا هو ابن ابي طالب **رضي الله**  
**عنه هل عندكم** شيء مما ليس في القرآن **وقال ابن عيينة**  
 سفين مرة **ما ليس عند الناس** بهن قوله مما ليس في القرآن  
**فقال** علي رضي الله عنه **والله الذي خلق الجنة** اي شقها **و**  
**النسمة** خلق الانسان **ما عندنا** شئ **الا ما في القرآن** الا انما  
 يدعي **بضم التثنية** مبيها المنقول **رجل في كتابه** حل وعلا  
**وما في الصحيفة** اي التي كانت معلقة في قبضة سيفه قال  
 ابو حنيفة **قلت له وما في الصحيفة** سقطت في ذم من قوله

وقال

وقال ابن عيينة الى هنا **قال العقل** اي الدينة **وذلك** **الاسير**  
 ما يخلص به من الاسر **وان لا يقتل مسلم بكافر** وقال الحنفية  
 يقتل المسلم بالذمى اذا قتله بغير حق ولا يقتل بالمستامن وعن  
 الشعبي والتخني يقتل اليهودي والنصراني دون المجوسي الحديث  
 اي داود من طريق الحسن بن عيسى بن عباد عن علي لا يقتل مؤمن  
 بكافر ولا ذو عهد في عهده ولا يقتل ذو عهد بكافر قالوا وهو  
 من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه لان الكافر الذي  
 لا يقتل به ذو العهد هو الحرابي دون المساوي له والاعلى ولا يبق  
 من يقتله بالما بعد الحربي يجب ان يكون الكافر الذي لا يقتل  
 به المسلم هو الحرابي لتسوية بين المعطوف والمعطوف عليه  
 وقال الطحاوي لو كانت منه ذم له لم يقتل المسلم بالذمى لان  
 وجه الكلام ان يقول ولا ذى عهد في عهده والا لان الحنا واليهي  
 صلى الله عليه وسلم لا يمن فلما لم يكن كذلك علمنا ان ذو العهد هو المعنى  
 بالتصاوص وصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذمى ولا ذو عهد في عهد  
 بكافر وتعقب بان الاصل عدم التقدير والكلام مستقيم بغيره  
 اذا جعلت الجملة مستأنفة ويؤيده اقتصاص الحديث الصحيح على الجملة  
 الاولى ذكره في فتح الباري قال وقد ابدى الشافعي له مناسبة فقال  
 يشبه ان يكون لما علمهم ان لا تؤذ بينهم وبين الكفار اعلمهم ان دما الجاهلية  
 حجة عليهم بغير حق فقال لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد  
 في عهده ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد  
 ما دام عهد به باقية السهم والحديث سموي العاقلة هذا **باب**  
 بالتثنية يذكر فيه **لا يقتل المسلم** **باليهود** **يا عند الحنفية**  
 لم يجب عليه سى **رواه** اي لطم المسلم اليهودي **ابو هريرة** رضي الله عنه